المدن ٣١-١٢-٢٠٢٢

2022عام احتراق الرواتب واشتعال الدولار

عزة الحاج حسن

منذ العام ٢٠١٩ والأزمة تتفاقم يوماً بعد يوم، أمام أعين المسؤولين وأحياناً بمساع منهم. وليس العام ٢٠٢٢ بأقل سوءاً وقساوة من سوابقه، فالأرقام تشير إلى عمق الأزمة والضغوط التي ترتّبها على كاهل المواطنين.

خلال عام واحد تضاعفت أسعار المواد والخدمات الأساسية، منها الخبز والمحروقات والأدوية والنقل، وعلى رأسها سعر صرف الدولار مقابل الليرة. الدولار الذي يُمعن في سحق العملة الوطنية منذ سنوات، بات اليوم يوازي اليوم أكثر من ٣٠ ضعفاً من قيمتها السابقة.

الخبز

وفي جولة سريعة على أسعار المنتجات والخدمات الأساسية التي يحتاجها اللبنانيون ويتأثرون بها بشكل يومي، سعر ربطة الخبز. فقد اختتم سعر ربطة الخبز الأبيض العام ٢٠٢١ عند ٧٥٠٠ ليرة، أما اليوم فبلغ سعرها ٢٢٠٠٠ ليرة، وبذلك يكون سعر ربطة الخبز قد ارتفع بنحو ٣ أضعاف.

مع الإشارة إلى أن الكثير من المحال والمتاجر، لاسيما الصغيرة منها في مناطق الجبال والأرياف، لا تلتزم بالتسعيرة الرسمية لربطة الخبز، ويصل سعرها أحياناً إلى ٣٥ ألف ليرة.

الأدوية

تنشر وزارة الصحة العامة لائحة بأسعار الأدوية بشكل دوري كلما دعت الحاجة، أي كلما ارتفع سعر صرف الدولار. وقد احتسبت الوزارة أسعار الأدوية في شهر كانون الأول من العام ٢٠٢١ وفق عدة أسعار للدولار تتراوح بين ٢١٢٠٠ ليرة و٢٦٥٠٠ ليرة، في حين يتم احتساب الأدوية اليوم وفق سعر صرف للدولار بقيمة ٤٥٠٠٠ ليرة.

علماً أن تسعيرة الوزارة للأدوية اعتمدت في ١٢ كانون الأول ٢٠٢٢ سعر ٤١٠٠٠ ليرة للدولار، ما دفع بمستوردي الأدوية وأصحاب المستودعات إلى تعليق بيع الأدوية وحجبها عن المرضى، رفضاً لسعر الصرف الذي يقل عن سعر الدولار الرائج في السوق السوداء. واستمر التجار بحجب الدواء عن المرضى إلى حين رفعت وزارة الصحة أسعار الأدوية واحتسبتها على أساس ٤٥٠٠٠ ليرة للدولار.

المحروقات والنقل

ارتفعت أسعار المحروقات من نهاية العام ٢٠٢١ وحتى اليوم بنحو الضعف ونصف الضعف، وارتفعت أسعار البنزين والمازوت من محيط ٣٠٠ ألف ليرة إلى محيط ٨٠٠ ألف ليرة، قبل أن تعود وتتراجع مؤخراً.

ورفعت أسعار المحروقات معها تلقائياً تعرفة النقل التي تضاعفت بما يفوق قدرة الغالبية الساحقة من اللبنانيين على تحمّلها، ما دفع بالكثير منهم إلى التوقف عن الحضور إلى مقار عملهم لعجزهم عن تغطية نفقات التنقل.

وارتفعت تعرفة النقل بأكثر من ٣ أضعاف، من ٢٥٠٠٠ ليرة للسرفيس على سبيل المثال إلى ٨٠٠٠٠ ليرة حالياً. مع الإشارة إلى فوضى قطاع النقل حيث يفرض البعض تعرفات عشوائية تفوق السعر الرسمي.

الدولار مقابل الليرة

أما الدولار الذي يقف وراء ارتفاع كل الأسعار، فقد ارتفع خلال عام بنحو الضعف. فقد تم تداوله خلال شهر كانون الأول من العام ٢٠٢١ بين ٢٤٠٠٠ ليرة و٢٧٥٠٠ ليرة. أما في شهر كانون الأول من العام ٢٠٢٢ فقد لامس ٤٧٠٠٠ ليرة للمرة الأولى في تاريخ لبنان، قبل أن يتراجع إلى محيط ٤٤٠٠٠ ليرة، عقب إصدار مصرف لبنان بياناً يقضي بفتح سقف الاستفادة من دولارات صيرفة للعموم.

الرواتب وكلفة العيش

أمام الارتفاعات الهائلة التي شهدتها أسعار المواد والخدمات الأساسية، وعلى رأسها سعر صرف الدولار، بات متوسط كلفة العيش في لبنان لعائلة لا تتعدى ٤ أفراد، نحو ٣٢ مليون ليرة شهرياً، في حين لا تزيد الرواتب عن بضعة ملايين من الليرات، لآلاف الموظفين في القطاع العام ومثلهم في مؤسسات القطاع الخاص، التي حسّنت رواتب موظفيها، لكن دون مستوى قدرتهم على العيش.

وقد عدّلت السلطات اللبنانية رواتب موظفي القطاع العام مؤخراً بضعفي رواتبهم الأساس، بمعنى أن رواتب موظفي القطاع العام باتت تحتسب على ما يقارب ٤٥٠٠ ليرة للدولار علماً أن سعر الدولار اليوم في محيط ٤٤٠٠٠ ليرة.

لكن لا بد هنا من التمييز بين مضاعفة الرواتب ومضاعفة أسعار السلع، فالرواتب باتت تحتسب على أساس ٤٥٠٠ ليرة للدولار، في حين تُحتسب كافة السلع والخدمات على أساس ٤٦٠٠٠ ليرة بالحد الأدنى.